













يقدمها الدكتور يوسف محاسن بك

وفي اعتقادنا أنها نظرية تدل على ضيق الاقح الحكومي. لان الشركات  
توزع الربح تقوم على مبدأ الربح المئين المجل، اما الشركات التي  
في التحقيق على الزت تقوم على مبدأ الربح المئين المجل، وقد  
مب ربحا الا بعد اتفاق ملايين من الجهات. فلذا صارت شركات  
ربح الوحيدة القوامة على انتاج الربح محليا، كان معنى ذلك اننا ننشر  
فلا لا يد عمرو  
ولذا لا بد لنا من العودة الى سياسة اسرؤاء الشركات الاجنبية  
يرة التي اجتمعت لها اسباب المال والخيرة والقوة على الفامرة، على  
يكو اسطفا، معها في اول مراحل التحقيق والاعاج، ومن  
ت الى مرحلة الربح جاز لنا ان ندرج في مساطرها ارباحها  
ومصر — كما لا يخفى على سعادة حسين فهمي بك — لا نتج من  
ت سوى مليون طن في كل عام، وفي هذا دليل على اننا كفيينا  
مب و بالفترة السطحية للأرض ولم نفضل الى الأغوار العميقة.  
لها اعماق الأرض الى عشرين ألف قدم — لا الى العيين — فقد  
ن حطنا من الربح اكبر بكثير من حطنا اليوم  
وتقدرنا لا نضيق في كل عام ١٢ مليون جنيه لتمكين الاقتصاد  
في من القطر مابجه من الربح المستورة، الذي قد نضمنه  
ظروف العادة ولكننا لا نستطيع ان نطعن الى استيراده في ارملة  
وب والاضافات